مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٥٤

الاثنين، ١٠ آب/اغسطس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد ساوتر
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	بنكوزمي كاستانيوس
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد بنغ داي
	فرنسا	السيدة فانتون
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هنتر

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

قرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/755)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/755)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جواو غينيسيو دي أليدا فيليو، نائب الممثل الدائم للبرازيل، بالنيابة عن رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ والسيدة روزين سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتشارك السيدة سورى – كوليبالي والسيدة والي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بيساو وفيينا، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/755، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي أليدا فيليو.

السيد دي ألميدا فيليو (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، أعرب عن امتناني للدعوة الموجهة إلينا لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن، وأنوه بالتعاون الممتاز بين المجلس ولجنة بناء السلام.

لقد كان التركيز الأساسي للتشكيلة منصباً، منذ إنشائها عام ٢٠٠٧، على دعم الحكومة في معالجة برنامجها الإصلاحي، بما في ذلك اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦ وخريطة الطريق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى التصدي للتحديات التي تعوق الاستقرار والتنمية الطويلة الأجل.

وفي حين أحرز تقدم ملحوظ على مدى السنين في بناء السلام في غينيا – بيساو، فإن التحديات التي تواجه الاستقرار والتنمية قد اشتدت اليوم مع وصول جائحة مرض فيروس كورونا في عام يشهد ثلاث مراحل انتقالية – أولاً، الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري؛ ثانياً، انتقال البلد إلى قيادة سياسية جديدة، الأمر الذي لم يخلُ من الأحداث؛ ثالثاً، إغلاق بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

وخلال الأشهر الماضية، عمل سعادة السفير رونالدو كوستا فيليو، الممثل الدائم للبرازيل، مع العديد من الخبراء والجهات المعنية من أجل فهم الديناميات الحالية في سياق مرض فيروس كورونا وطريق المضي قدماً فيما يتعلق بأولويات بناء السلام في البلد. وأشير على وجه الخصوص إلى مشاركته مع المدير القطري للبنك الدولي لشؤون غينيا – بيساو، الذي ناقش معه أنشطة البنك وتصديه لجائحة مرض فيروس كورونا والتوقعات الاقتصادية لغينيا – بيساو. وقد أعرب عن سروره عندما علم أنه في الوقت الذي يواصل البنك فيه تنفيذ ملفه الحالي، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية وتوسيع الفرص الاقتصادية،

فإنه يستخدم أيضاً نهجاً متعدد الجوانب إزاء مرض فيروس كورونا يشمل الاستجابة الطبية المباشرة، فضلاً عن دعم سبل العيش، مع التركيز على الزراعة واحتياجات التعافي لما بعد مرض كورونا.

وفي حين أن استجابة البنك للأزمة مشجعة، فإن التوقعات الاقتصادية لغينيا – بيساو هشة وغير مؤكدة. إن القيود التي تفرضها الجائحة على التنقل تعيق الصادرات، ويمكن لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان قد توقعه البنك الدولي بمقدار ٤,٥ في المائة قبل الجائحة أن يصبح الآن انكماشا بنسبة ٣ في المائة تقريباً. ويواصل البنك العمل عن كثب مع المجتمع الإنساني والإنمائي الأوسع نطاقاً بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك مع صندوق النقد الدولي بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

وسيكون استمرار المشاركة الدولية والتركيز المستمر على أولويات بناء السلام في البلد أمرين حاسمين لكفالة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في غينيا – بيساو. وفي هذا السياق، عقد السفير كوستا فيليو اجتماعاً للتشكيلة في ٢٤ حزيران/يونيه، بمشاركة السيدة روزين سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو؛ والسيد فرناندو ديلفيم دا سيلفا، الممثل الدائم لغينيا – بيساو؛ والسيد عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد أوسكار فيرناندير – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، الذين قدموا معلومات مستكملة عن التطورات السياسية وجائحة مرض فيروس كورونا في البلد، وكيف يؤثر كلاهما على بناء السلام وعملية الأمم المتحدة الانتقالية.

وخلال الاجتماع، أعرب أعضاء التشكيلة عن قلقهم العميق لأن الأزمة المؤسسية وتفشي مرض كورونا والقيود المصاحبة له المفروضة على الحركة تعرقل دعم الأمم المتحدة لجهود بناء السلام، بما في ذلك الحوار السياسي والإصلاحات العاجلة مثل مراجعة الدستور، فضلاً عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، أقر الأعضاء بأن سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية قد يؤدي إلى زيادة ضعف التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود وتعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

وفي ضوء ذلك، أكد الأعضاء على توقع أن تواصل لجنة بناء السلام القيام بدور حفاز في المساعدة على حشد وإدامة الدعم الدولي والإقليمي لأولويات بناء السلام في غينيا – بيساو، ولا سيما لخطط التنمية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومع مراعاة التحديات المتزامنة التي تواجه التعافي في فترة ما بعد مرض كورونا والعملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، أكدوا أيضاً على الأهمية الخاصة التي يكتسيها اهتمام لجنة بناء السلام بإعادة تنشيط الاقتصاد وتعاون البلد مع المؤسسات المالية الدولية وبناء المؤسسات في الأشهر المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، أقر الأعضاء بالدور الهام الذي يؤديه صندوق بناء السلام في غينيا – بيساو وأعربوا عن تقديرهم له، ولا سيما من خلال المشاريع الرامية إلى إجراء حوار بشأن الإصلاحات، وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة المجدية مع الشباب، وتعزيز المصالحة وتسوية النزاعات. وأعترف بأن الصندوق وسيلة فريدة لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري خلال المرحلة الانتقالية وبعدها في وظائفه الحاسمة المرتبطة بالحوار وتحقيق الاستقرار، وأشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم دعم إضافي.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام لجنة بناء السلام تجاه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري خلال هذه الفترة الانتقالية، وبالاحتياجات الفورية الطويلة الأجل لشعب غينيا – بيساو.

في الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر للتشكيلة وعلى اهتمامهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أليدا فيليو على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيدة سوري – كوليبالي.

السيدة سوري – كوليبالي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في غينيا – بيساو، خاصة مع اقتراب موعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ أو قبل ذلك.

بينما تصارع البلدان في جميع أنحاء العالم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فإن الحالة في غينيا – بيساو هشة بشكل خاص نظراً لتردي هياكلها الأساسية الصحية ومحدودية مواردها، فيما لم يبلغ انتشار المرض هناك ذروته بعد. وتدعم الأمم المتحدة تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية للجائحة، بقيادة نائبي بصفته المنسق المقيم، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونتيجة لذلك، جرى وضع إطار للتنسيق وتوجيه الموارد لدعم الجهود الوطنية. وفي الوقت نفسه، يعمل موظفو الأمم المتحدة في البلد عن بعد منذ ٢٦ آذار/مارس.

وقد أدت التطورات السياسية الأخيرة في البلد إلى أجواء مشحونة سياسيا، مع تزايد انعدام الثقة بين أصحاب المصلحة. وأوجدت الاتهامات المتبادلة وأعمال الترهيب المبلغ عنها ضد معارضي النظام السياسي الجديد بيئة عدائية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى حل وسط من أجل تحقيق الاستقرار السياسي وبناء توافق الآراء حول أولويات بناء السلام الوطنية. وبينما تركز السلطات الجديدة على توطيد سلطتها، فإن ”الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي“ يطعن في نتيجة التصويت البرلماني الذي جرى في ٢٩ حزيران/يونيه والذي أُقر بموجبه برنامج حكومة نونو غوميز نابيام. ويواصل الحزب الأفريقي التشكيك في قانونية الجلسة، مدعياً حدوث أخطاء إجرائية، ويشجب ما تعرض له أعضاء البرلمان من تهديدات وترهيب قبل الجلسة. ويواصل الحزب تأكيد دعوته إلى إيجاد حل سياسي.

وبينما أعرب الرئيس أومارو سيسوكو إمبالو عن رغبته في تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة يتولى فيها نونو غوميز نابيام رئاسة الوزراء، فإن احتمالات حدوث انفراج ضعيفة بسبب معارضة الحزب الأفريقي القوية للانضمام إلى الحكومة في ظل الظروف الراهنة. ويتطلب إيجاد حل مستدام يعزز الاستقرار أن تقدم جميع الأطراف تنازلات، ولكن يبدو أن هذا الحل بعيد المنال في الوقت الحاضر حيث لا يزال الجانبان متمسكين بشدة بمواقفهما.

وقد أُبلغ عن شواغل تتعلق بانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل مداهمة محطة إذاعة Capital FM في ٢٦ تموز/يوليه، التي تُعتبر متحالفة مع المعارضة، فضلا عن عمليات الاعتقال التعسفية وتخويف واحتجاز الأشخاص والشخصيات السياسية الذين يُنظر إليهم باعتبارهم معارضين للإدارة الحالية. وأدت هذه الأحداث إلى زيادة حدة التوترات السياسية.

ينص القراران ٢٤٥٨ (٢٠١٩) و ٢٥١٢ (٢٠٢٠) على إغلاق المكتب المتكامل تدريجيا. ويمضي العمل في عملية الانتقال وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل وفقا لذلك. وقد حالت الأزمة السياسية والشلل البرلماني اللذان أعقبا الانتخابات الرئاسية دون دعم البعثة للإصلاحات العاجلة المنصوص عليها في اتفاق كوناكري، بما في ذلك مراجعة الدستور وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. ولذلك، فمن المؤسف أنه لا يُحتمل تنفيذ ولاية المكتب تنفيذا كاملا قبل مغادرة البعثة.

وفيما يتعلق بالدستور، من المتوقع أن تقدم اللجنة التقنية التي أنشأها الرئيس سيسوكو إمبالو في ١١ أيار/مايو لمراجعة الدستور مشروع إلى الرئيس في الأيام القليلة المقبلة. وقوبل إنشاء اللجنة بالانتقاد من جانب العديد من أصحاب المصلحة

الوطنيين، بما في ذلك رئيس الجمعية الوطنية وتحالف الحزب الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات قانونية بارزة، والذين يقولون إن مراجعة الدستور من اختصاص السلطة التشريعية. ومن جانبه، يدفع الرئيس سيسوكو إمبالو بأن عمل اللجنة يتمشى مع طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويقول إنه سيوفر الأساس لمراجعة الدستور وفقا للإطار القانوني للبلد. ولا يزال من غير الواضح كيف سيتم التوفيق بين مشروع اللجنة التقنية والمشروع الذي تعكف على إعداده اللجنة البرلمانية المخصصة المعنية بمراجعة الدستور، والذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة. وبينما لا يوجد توافق سياسي في الآراء في هذه المرحلة بشأن عملية الموافقة على مراجعة الدستور، فإن الآليات والعمليات الموازية تنطوي على احتمال زيادة تفاقم التوترات السياسية.

وفي الوقت نفسه، أعرب الرئيس عن رغبته في تغيير نظام الحكم – من شبه رئاسي إلى رئاسي – بموجب الدستور الجديد. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى نزاعات داخلية داخل التحالف البرلماني الجديد المعروف باسم ”حركة التناوب الديمقراطي“ ومع مؤيديه ورئيس الوزراء الجديد، إن لم تُدار المسألة بعناية ونوقشت على نطاق واسع، مما سيزيد من تفاقم الوضع الهش أصلا.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للمكتب المتكامل، ورغم الأزمة السياسية والتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-١٩، لا يزال التنسيق مستمرا مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المرحلة الانتقالية. ويُستخدم صندوق بناء السلام لتحديد ودعم الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل مواصلة تنفيذ الأولويات الرئيسية لبناء السلام. وتستمر الجهود لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من مواصلة أنشطة بناء السلام الحاسمة الأهمية، بما في ذلك الحوار السياسي، وتدابير بناء الثقة والإصلاحات العاجلة ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، عقب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام، جرى دعم أنشطة بناء قدرات الجمعية الوطنية، بما في ذلك توفير تدريب مصمم خصيصا للبرلمانيين. وبالإضافة إلى هذه المساعي، تعكف البعثة حاليا، بالتنسيق أيضا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على وضع خطة عمل شاملة لإنجاز أمور، من بينها تقديم الدعم التقني للجان المتخصصة من أجل تحقيق توافق في الآراء بين الأحزاب. وفي هذا الإطار، يجري أيضا دعم إسهامات المجتمع المدني في الحوار السياسي وبناء السلام، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تواصل الجماعات النسائية الاضطلاع بدور بارز.

وثمة تقدم يُحرز في خطتي الرامية إلى إنشاء منبر رفيع المستوى يجمع بين الشركاء الدوليين ذوي الصلة والسلطات الوطنية لمناقشة ومواكبة جهود الإصلاح الجارية في البلد والحفاظ على زخمها. وبعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل، سيواصل المنبر عمله تحت قيادة المنسق المقيم وعلى نحو يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها لجنة بناء السلام. وعلى الرغم من التحديات، فإن الاجتماعات المنتظمة لفريق السياسات الاستراتيجية التابع للأمم المتحدة تكفل التنسيق الرفيع المستوى واتخاذ القرارات بشأن المسائل الاستراتيجية والتشغيلية المشتركة. وتم الانتهاء من تقييم قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على الوفاء بأولويات بناء السلام المحددة في تحليل النزاع. ولا يزال التقييم الشامل لقدرات الحكومة والشركاء الآخرين غير مستكمل.

وفي الوقت نفسه، تم تحديد الفرص والتحديات التي يواجهها فريق الأمم المتحدة القطري، وستترسخ أولويات بناء السلام في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الذي سيلزم مواءمته مع برنامج التنمية في البلد، بعد إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية.

وستظل مواصلة بذل جهودنا لدعم البلد حاسمة. وسيكون التمويل ضروريا لتفادي الانهيار المالي، وأناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يدعم بسخاء إطار التعاون. وبالنظر إلى إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، لا تزال البعثة ملتزمة باستكشاف الخيارات للمضي قدما بالعملية.

وما فتئت أعمل مع الشركاء الإقليميين لكفالة أن تحظى عملية الانتقال التي تشرف عليها الأمم المتحدة بدعم كامل من جميع أصحاب المصلحة. ولا يزال التنسيق مستمرا مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مع المجموعة الخماسية في بيساو، وبصفة خاصة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد اجتماعات تنسيق ثلاثية بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل مواكبة العملية الانتقالية ودعم جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجري النظر في تعزيز مكتب المنسق المقيم، مع توفير قدرات كافية ومكرسة لمواصلة دعم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد.

وفي الوقت نفسه، اختتمت المرحلة الأولى من عملية إنهاء خدمة موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في تموز/يوليه. ومن المقرر القيام بالمزيد من عمليات إنهاء الخدمة في شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. وسيتبقى بعد ذلك عدد من الموظفين يبلغ ٢٨ موظفا، لأغراض إغلاق البعثة وتصفيتها، وذلك حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢١.

ويبرز تشخيص المأزق الحالي وما بعده الحاجة إلى مشاركة مستمرة وقوية من جانب المجتمع الدولي لتجنب تدهور الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان، وتوطيد المكاسب الديمقراطية السابقة، والحفاظ على السلام والاستقرار اللذين تمس الحاجة إليهما.

وتشكل المواقف المتصلبة والانقسامات بين أصحاب المصلحة السياسيين تهديدا خطيرا للاستقرار والتنمية المستدامة. ويجب تشجيع جميع القوى السياسية على الالتزام بالحوار البناء وبناء توافق الآراء حول الأولويات الوطنية. ويجب تذكير القوات العسكرية والأمنية باستمرار بعدم التدخل في السياسة. ويظل إصلاح قطاع الأمن بالغ الأهمية، على النحو الذي أبرزه اتفاق كوناكري. وينبغي أن تصبح القوات العسكرية والأمنية عناصر للتغيير نحو إحلال السلام والاستقرار.

ومن الحتميات التي تتجاوز المكتب المتكامل تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، ولا سيما مراجعة الدستور، فضلا عن مواصلة الجهود المبذولة في المجالات الرئيسية ذات الأولوية لبناء السلام، وهي حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأود أيضا أن أذكّر بضرورة اعتبار الانتخابات المحلية ضمن أولويات بناء السلام، على النحو الوارد في اتفاق كوناكري.

وبناء على ذلك، سيكون الدور المستمر للجنة بناء السلام في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مُركزا على غينيا – بيساو في غاية الأهمية بعد مغادرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام. وسيساعد ذلك على كفالة الدعم المستدام على المدى الطويل لتنفيذ أولويات بناء السلام التي تظل حاسمة. واسمحوا لي بالتالي، أن أشجع أعضاء المجلس والشركاء الدوليين على تقديم مساهمات مالية إضافية إلى صندوق بناء السلام، دعما لدوره الحفّاز وللعميلة الانتقالية التي تشرف عليها الأمم المتحدة في غينيا – بيساو، وللمساعدة على تشكيل سجل عمل فريق الأمم المتحدة القطري وتمكينه من مواصلة دعم الجهود الوطنية لتنفيذ اتفاق كوناكري.

ومع اقتراب موعد إغلاق المكتب، الذي سيحل في غضون أقل من خمسة أشهر، أود أن أشدد على أن الدعم الذي قدمه

المجتمع الدولي للعملية الانتخابية خلال عام ٢٠١٩ كان ضروريا، ولكنه غير كاف للتصدي لعدم الاستقرار السياسي في غينيا – بيساو في الأجل الطويل. ولذلك أود أن أشدد على ضرورة أن يظل البلد على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي، مع التركيز بشكل كبير على الإصلاحات وتعزيز مؤسسات الدولة. والأزمة السياسية التي شهدها البلد مؤخرا نتيجة للمنازعة الانتخابية هي سمة غنية عن البيان من سمات ضعفه الهيكلي. ويحتاج البلد وشعبه إلى دعم المجلس من أجل صون الاستقرار، وإدامة السلام، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيُطلب من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل القيام بدور أكبر في المساعي الحميدة. والأهم من ذلك أن دعم المجلس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دورها كوسيط رئيسي وفي إنشاء آلية فعالة لرصد قراراتها، سيظل حاسما.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني العميق لمجلس الأمن على دعمه المتواصل لغينيا – بيساو في مواجهة الأزمات السياسية المتكررة. إن شعب غينيا – بيساو يستحق بلدا له مؤسسات حكومية مستقرة وشفافة ومستقلة تلتزم بمبادئ الفصل بين السلطات، والمساءلة، وسيادة القانون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سوري – كوليبالي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن بشأن التهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على السلام والأمن في غينيا – بيساو.

وأرحب بهذه المناقشة، التي تأتي في غضون عملية انتقالية تنطوي على تحديات فيما يخص تقديم الدعم الدولي لغينيا – بيساو، بينما تزيد أزمة فيروس كورونا تفاقم مواطن الضعف وتعرقل الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية التي تمس الحاجة إليها. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات منسقة على وجه السرعة على أساس المسؤولية المشتركة. وعلى النحو الذي أشار إليه مجلس الأمن، وكما ورد مؤخرا في تقرير الأمين العام (S/٢٠٢٠/٧٥٥)، فإن تتبع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والعمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الدائم في غينيا – بيساو.

وقد استغلت الجماعات الإجرامية المنظمة جغرافية غينيا – بيساو الساحلية وما يتصل بها من تحديات في مجال إدارة الحدود، لا سيما في الاتجار بالكوكايين عبر المحيط الأطلسي، وهي حالة تفاقمت إلى حد كبير بسبب عدم الاستقرار والفقر والقدرات المحدودة على إنفاذ القانون.

وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة، يمكن لغينيا – بيساو أن تفخر ببعض النجاحات التي حققتها مؤخرا في مجال إنفاذ القانون. ففي العام الماضي، أدت عمليتان نفذتا بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما عملية كاراباو في آذار/مارس، وعملية نافارا في أيلول/سبتمبر، إلى ضبط ما يقرب من ثلاثة أطنان من الكوكايين. ولم تكن العمليتان مسألة صدفة أو حظ. بل كانتا نتيجة إنجازات بشق الأنفس تحققت بفضل إدماج الشرطة القضائية في غينيا – بيساو في البرامج الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار. وتجدر الإشارة إلى إدانة السلطات القضائية لـ ١٩ من تجار المخدرات منذ عام ٢٠١٩، من بينهم أجانب، كما تم الاستيلاء على أصول.

ولكن ثبتت صعوبة المضي قدما بتلك المكاسب. وكذلك يساور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القلق إزاء عودة الاتجار بالمخدرات إلى الظهور وتجدد تأثير العمليات الإجرامية في البلد. ومن الشواغل الأخرى ما لاحظه المكتب

من عودة تجار المخدرات المدانين إلى البلد مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فصل النظراء الرئيسيين في وكالات إنفاذ القانون يهدد بتقويض استدامة ما تم إنجازه.

وإصلاح قطاع الأمن، كما ذكرت السيدة سوري – كوليبالي، أمر أساسي وجوهري لإيجاد حل دائم لعدم الاستقرار السياسي المزمن في غينيا – بيساو وقلة منعتها أمام الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما يسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى دعمه منذ أن بدأ تنفيذ أنشطته في البلد في عام ٢٠٠٦.

وبالنظر إلى ذلك الهدف الأساسي، وعلى النحو الذي نصّ عليه القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠)، ستركز المساعدة التي يقدّمها المكتب إلى غينيا – بيساو على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على مكافحة الفساد وتعزيز تدابير العدالة الجنائية في التصدي لجميع أشكال الجريمة المنظمة. وسنضطلع بعملنا في إطار خطة العمل الاستراتيجية الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية، التي وُضعت بدعم من المكتب وأقرها مجلس الوزراء في شباط/فبراير. إن خطة العمل الاستراتيجية الوطنية الجديدة نهج شامل ومتكامل متعدد المستويات لكامل سلسلة منظومة الأمن والعدالة من أجل التصدي بفعالية للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال.

وسيبدأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ مشروعين جديدين في هذا الصيف، وذلك في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ويهدف هذان المشروعان إلى دعم أهداف محددة منصوص عليها في خطة العمل الاستراتيجية الوطنية والنهوض بالتنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وتعزيز آليات مكافحة الفساد وضمان النزاهة.

وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب دعما تقنيا لوزارة المرأة والأسرة والحماية الاجتماعية. وقد ساهم مكتبنا، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والولايات المتحدة، في تصميم خطة الطوارئ المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٢٠. وستُستخدم تلك الخطة أيضا كأساس لإعداد خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٦، التي ستشكل خطوة هامة تتمثل في إدراج آلية إحالة متكاملة لتحديد ضحايا الاتجار ومساعدتهم. وفي الوقت نفسه، سيواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم وحدات الشرطة العملياتية التي ساعد مكتبنا على إنشائها في غينيا – بيساو، والتي حققت نتائج هامة يمكننا الاستفادة منها.

إن فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات التابعة لمشروع التخاطب بين المطارات، التي أنشأها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في شراكة مع الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وحدة متخصصة متعددة الوكالات مكلفة بالكشف عن المخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة واعتراضها، علاوة على منع الإرهاب واعتراض المسافرين الذين يشكلون مخاطر شديدة في سياقات المطارات.

وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا التي نفذها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وإدارة عمليات حفظ السلام والإنتربول، ساعدنا كذلك في إنشاء وحدة الجريمة عبر الوطنية، وهي وحدة متخصصة مشتركة بين الوكالات لإنفاذ القانون مكلفة بجمع وتحليل المعلومات عن الجريمة المنظمة وتنفيذ عمليات استخبارية على الصعيد الوطني لدعم التحقيقات في الجرائم المعقدة. وقد ساعدت هاتان الوحدتان على إدماج أجهزة إنفاذ القانون في غينيا – بيساو في شبكات التعاون التي تدعم عمليات التبادل والتنسيق بين بلدان الجنوب، لا سيما على امتداد طريق الكوكايين بين أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا. وتلك خطوات هامة، ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل

مواصلة تفعيل هذه الأدوات وتحسينها، وذلك بدعم معزز من النظراء الوطنيين وبمشاركتهم.

وإذ نقترب من انتقال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فلنكن واضحين: إن غينيا – بيساو تحتاج إلى التزام متجدد ومضاعف من المجتمع الدولي وتستحقه. وقد استجاب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة منذ ما يقرب من ١٥ عاما لنداءات المجتمع الدولي لدعم السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. واليوم، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الإرادة السياسية والمساعدة الواسعة والطويلة الأجل المدعومة بالتمويل الكافي. ويشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشاركة كاملة في دعم الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في وضع استراتيجيات فعالة للإسهام في استقرار البلد.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن غينيا – بيساو، سيواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة رصد حالة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عن كثب والإبلاغ عنها بغية منع المتجرين من استغلال حالة الجائحة الحالية والديناميات السياسية. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب، ومع مراعاة تطورات الوضع السياسي، تقديم مجموعة كبيرة من أنشطة المساعدة التقنية إلى غينيا – بيساو. وسيكون ذلك مدعوما بفريق موسع في الميدان. وإلى جانب تلك الخبرات الهامة ولكن التقنية إلى حد كبير، فإن مكتبنا على استعداد لتقديم المزيد من الخدمات الاستشارية الرسمية بشأن المخدرات والجريمة المنظمة وإصلاح العدالة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم للأمم المتحدة، عملا بالقرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠)، الذي ينص على استمرار دعمنا.

كما سيقدم المكتب الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لغرب ووسط أفريقيا، الذي يتخذ من داكار مقرا له، الدعم التقني والاستشاري وسيواصل تنسيقه الاستراتيجي مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري.

وعلاوة على ذلك، يوفر المكتب المعني بالمخدرات والجرمية دعما متكاملا لغينيا – بيساو يراعي الديناميات الإقليمية الهامة، التي تؤثر على تحديات المخدرات والجريمة المنظمة، ويتصدى لها. ونفعل ذلك من خلال تعاوننا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتنفيذ البرنامج الإقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لغرب أفريقيا بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبرامج العالمية، بما في ذلك برنامج كريمجست ”CRIMJUST“ لتعزيز التحقيق والتعاون على امتداد طرق الاتجار بالمخدرات، وبرنامجنا العالمي لمكافحة الجرائم البحرية.

ويعتمد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على مشاركة المجتمع الدولي وموارده في النهوض بتلك المساعدة لغينيا – بيساو وتعزيزها خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها.

في الختام، أشكر مجلس الأمن على مواصلة إيلاء الأولوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وعلى دعواته المتكررة لزيادة الدعم لعمل المكتب مع شعب غينيا – بيساو ومن أجله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): ببالغ الأسى، أبلغ المجلس بوقوع هجوم جبان ارتكبه أفراد على دراجات نارية أمس في كوري، على بعد ٦٠ كيلومترا من نيامي. وأسفر الهجوم، للأسف، عن مقتل ثمانية أشخاص – اثنان من النيجر وستة مواطنين فرنسيين. وفي أعقاب تلك الحادثة الخطيرة، شنت قوات الدفاع والأمن النيجرية، بدعم من عناصر من عملية

بارخان والقوات الأمريكية الخاصة، عمليات لا تزال جارية. وأود، في سياق هذا الحادث المأساوي، أن أعرب باسم رئيس جمهورية النيجر وحكومتها وشعبها عن خالص التعازي لأسر الضحايا المكلومة ولحكومتي وشعبي فرنسا والنيجر.

أود كذلك أن أرحب، باسم جنوب أفريقيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر (A3+1)، بالجهود المبذولة لتطبيع الحالة السياسية في غينيا – بيساو، وأشكر مقدمي الإحاطات، السيدة روزين سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد جواو غينسيو دي ألميدا فيليو، نائب الممثل الدائم للبرازيل، بالنيابة عن رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الممتازة التي تعكس التزام كل منهم بمواصلة العمل من أجل حل الأزمة السياسية الراهنة في غينيا – بيساو.

إذ يستعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لإغلاق أبوابه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، فإنني أثني على السيدة سوري –كوليبالي وأعضاء فريقها لمساعيهم الحميدة، التي ساعدت كثيرا جميع الأطراف في غينيا – بيساو على المشاركة بتصميم في عملية للخروج من هذه الأزمة. ونأمل، بالنيابة عن مجموعة (A3+1)، أن يستمر التقدم الكبير المحرز حتى الآن، بما في ذلك ما يتعلق بجهود بناء السلام التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا – بيساو. وقد تحققت مكاسب بالفعل، على الرغم من التحديات السياسية، في تقليص حجم المكتب، بما في ذلك تحديد أولويات بناء السلام التي يتعين على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري السعي بصورة مشتركة إلى تنفيذها.

ومنذ نهاية العملية الانتخابية في غينيا – بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشارك باستمرار في البحث عن حل دائم للأزمة السياسية والمؤسسية في البلد. وفي هذه المرحلة، أود أن أثني على الالتزام المستمر للشركاء الدوليين، بما في ذلك مجموعة المنظمات الدولية الخمس – التي تتألف من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – الذي أتاح تعزيز عملية تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية في البلد. وأود أيضا أن أشيد بالدور الإيجابي البارز الذي اضطلعت به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، التي أوشكت ولايتها على الانتهاء، بعد انتهاء العملية الانتخابية والتطبيع التدريجي للحالة السياسية في غينيا – بيساو. وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا بإنشاء آلية التعاون والتنسيق المتكاملة الثلاثية التي تتألف من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بغية دعم العملية السياسية والانتقالية التي تقوم بها الأمم المتحدة في غينيا – بيساو.

ومن الواضح أن غينيا – بيساو تقف الآن عند مفترق الطرق. ولذلك، فإنها تحتاج إلى مساعدتنا ودعمنا الجماعيين أكثر من أي وقت مضى. وبهذه الروح، اعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بيانها الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل، بفوز السيد أومارو سيزوكو إمبالو، ودعته إلى تعيين رئيس للوزراء وإنشاء حكومة جديدة بحلول ٢٢ أيار/مايو على أبعد تقدير. وفي البلاغ نفسه، دُعي الرئيس إمبالو إلى بدء عملية إصلاح بغية اعتماد دستور جديد يُطرح للاستفتاء في غضون ستة أشهر من أجل ضمان الاستقرار المؤسسي الدائم في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء لجنة لاستعراض الدستور، تضم خبراء قانونيين من ذوي الخبرة في غينيا – بيساو، للاضطلاع بتلك المهمة. إن موافقة أغلبية أعضاء البرلمان مؤخرا على برنامج الحكومة الجديدة ستمكن رئيس الوزراء المعين من مواصلة تنفيذ البرنامج في انتظار

تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونرحب باقتراح الممثلة الخاصة للأمين العام إنشاء منبر رفيع المستوى يواكب الإصلاحات التي يحتاجها البلد بشدة. ومن الأهمية بمكان في هذه الرحلة تنسيق الجهود الدولية والإقليمية العديدة في غينيا – بيساو.

وعلى الرغم من كل الجهود التي أشدنا بها اليوم، فإن السياق الذي أوجده وباء كوفيد –١٩ الذي أصاب غينيا – بيساو قد أبطأ كثيرا من وتيرة تنفيذ مختلف الإصلاحات الجارية، إذ أن الفيروس أصاب بعض الأفراد من الأطراف الفاعلة السياسية. ونشجع سلطات غينيا – بيساو، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان أمن السكان، وكذلك جميع الأطراف الفاعلة السياسية، على العمل معا للتخفيف من حدة هذا الخطر في هذا الوقت الحرج. وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا بقرار منظمة الصحة لغرب أفريقيا، وهي وكالة متخصصة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإرسال مجموعات مواد صحية إلى جميع البلدان الأعضاء، بما فيها غينيا – بيساو، في إطار الاستجابة لوباء كوفيد–١٩.

وكما قلت من قبل، فإن غينيا – بيساو تقف عند مفترق الطرق. والواقع أن إجراء الانتخابات وحده لا يمكن أن يحل التحديات العديدة التي تواجه البلد. وإذ ننتقل إلى تشكيل جديد لوجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الوطنية في سياق بناء السلام، ولا سيما في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. إن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحديثها وإصلاح القطاع القضائي مجالان ينبغي تقديم دعم كبير فيهما. وتدعم مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا توسيع نطاق إجراءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تراعي نوع الجنس واحتياجات الشباب، وذلك لضمان مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية في غينيا – بيساو. ونشيد بالسفير رونالدو كوستا فيليو على العمل الممتاز الذي قامت به تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالمخدرات، بينما نشعر بالقلق إزاء احتمال ظهور هذه الظاهرة الخطيرة مجددا في أعقاب التقدم الذي أحرز مؤخرا في عمليات الضبط الكبيرة التي تمت في آذار/مارس وسبتمبر/أيلول ٢٠١٩ وإدانة المتورطين فيها، يجب أن نعترف بأن غينيا – بيساو لا تنتج هذه المخدرات غير المشروعة ولا تستهلكها. إن غينيا – بيساو بكل بساطة ضحية لحالة خارجة عن سيطرتها بسبب هشاشتها من حيث الافتقار إلى معدات الرصد والمراقبة في جزرها الكثيرة – وهي حالة هشة يزيد من حدتها للأسف عدم استقرارها السياسي. واليوم، ينبغي للمجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى أن يقدم دعما أكبر لغينيا – بيساو في جميع المجالات التي من المرجح أن تعزز قدرتها على التصدي لهذه الآفة الرهيبة. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا بالدعم المتواصل الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار بناء قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الاتجار بالمخدرات وجرائم شبكة الفساد وغسل الأموال المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

وما زلنا مقتنعين بأن مكتب السيدة والي، بتعبئة موارد مالية كبيرة، سيعزز العمل الهام الذي يقوم به بالفعل في هذا الصدد. ويمكن القيام بذلك من خلال زيادة الدعم المقدم إلى غينيا – بيساو في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية لديها المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وختاما، فإن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترام سيادة القانون أمور أساسية لتحقيق السلام والأمن والتنمية والاستقرار السياسي في غينيا – بيساو. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع قوات الدفاع والأمن في غينيا – بيساو على التقيد بالحياد الصارم تجاه العملية السياسية الجارية، كما فعلت حتى الآن.

السيدة إيفستغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا فيما يتعلق بالهجوم الذي

وقع بالقرب من نيامي، آملين أن يتم إلقاء القبض على المسؤولين عن هذا الهجوم ومعاقبتهم.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو، السيدة روزين سوري – كوليبالي؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي ؛ وممثل البرازيل، السيد جواو جينيسيو دي أليدا فيليو، الذي تكلم باسم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

تعيش غينيا – بيساو منذ بداية عام ٢٠٢٠ فترة معقدة جدا بعد الانتخابات. وقد كان للخلافات حول نتيجة الانتخابات الرئاسية أثر سلبي على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأثيرت الشكوك بشأن حياد الجيش.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعترف بأن الحالة تعود تدريجيا إلى طبيعتها منذ نيسان/أبريل. واعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأومرو سيسوكو إمبالو بصفته الرئيس المنتخب شرعيا. وفي حزيران/يونيه، أقر البرلمان برنامج عمل حكومة رئيس الوزراء نونو نابيام، وهو قرار رحبت به قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبطبيعة الحال، لا تزال هناك بعض الخلافات بين الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع القوى العامة والسياسية إلى التصرف بمسؤولية، مما سيؤدي إلى تهيئة الظروف لتخفيف حدة التوترات السياسية. وندعو الجيش إلى الابتعاد عن السياسة، كما فعل في الماضي.

ونعتقد أن تشكيل حكومة جديدة في غينيا – بيساو سيتيح للبلد التركيز على تنفيذ الإصلاحات المتوخاة في اتفاق كوناكري، بما في ذلك تنقيح الدستور الوطني، وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية. ومن المهم بوجه خاص البدء في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلد، التي من الواضح أنها ازدادت حدة في سياق جائحة فيروس كورونا.

وكما قلنا في الماضي، نعتقد أن إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو يجب أن تتم تدريجيا وفي إطار الجدول الزمني المحدد في القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠). وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، وهو الموعد الذي من المقرر أن ينهي فيه المكتب وجوده في غينيا – بيساو، يجب أن تتاح لفريق الأمم المتحدة القطري جميع الأدوات التي يحتاجها ليس فقط لمساعدة غينيا – بيساو في تحقيق التنمية بل أيضا لتزويدها بالدعم الفعال في التصدي للتحديات الهامة مثل الاتجار بالمخدرات والفساد وضمان سير العمل السلس للمؤسسات الحكومية.

أود في ذلك الصدد، أن أشدد بصفة خاصة على العمل الذي يؤديه المكتب في المنطقة والذي سيستمر كما سمعنا خلال الإحاطة. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن الوقت قد حان للنظر في إمكانية رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على غينيا – بيساو تدريجيا، لأنه عفا عليها الزمن الآن. فلا علاقة للوضع الحالي بالانقلاب الذي حدث في عام ٢٠١٢، عندما فُرضت الجزاءات. وكما بينت أحداث النصف الأول من هذا العام، فإن الجزاءات لا تؤثر بأي حال من الأحوال على الوضع السياسي الداخلي. وتبين أنها لا تزال قائمة كما لو كانت موازية للوضع السياسي. ومن المحير جدا مواصلة الإبقاء عليها بالرغم من إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وعدم وجود أي تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

السيد ساوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتقدم بالتعازي عقب الهجمات الشنيعة التي وقعت بالقرب من نيامي. وأود أن أشكر مقدميّ الإحاطات. ونقدر آراء السيد جواو دي أليدا فيليو، بالنيابة عن رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، وكذلك الإحاطة التي قدمتها غادة فتحي والي، ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسوف يؤدي كلاهما دورا أكثر وضوحا في المستقبل.

ونود في هذه الجلسة العادية الأخيرة لمجلس الأمن قبل الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل أن نشكر البعثة على كل العمل المنجز خلال الـ ٢١ سنة الماضية. وأود قبل كل شيء، أن أتقدم بالشكر الحار إلى روزين سوري – كوليبالي وفريقها. ويسعدنا أن المكتب سيواصل تقديم خبرته في دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري بشأن تنفيذ تفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا – بيساو، فضلا عن خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤلفة من ست نقاط.

ولا يعني الخفض التدريجي للبعثة أننا سنشعر بالرضا عن الوضع في غينيا – بيساو. فلا يزال الوضع هناك يثير القلق لثلاثة أسباب.

أولا، نأسف لاستمرار عدم حل الأزمة السياسية الناجمة عن الانتخابات الرئاسية السلمية التي جرت في العام الماضي. وفي ظروف جائحة مرض فيروس كورونا هذه، تكتسي الحكومة الفاعلة والمؤسسات الموثوقة أهمية أكثر من أي وقت مضى. ومن الضروري مواصلة العمل.

ثانيا، يساورنا قلق عميق إزاء التقارير عن أعمال العنف والتهديدات التي تتعرض لها الجهات الفاعلة السياسية. وقد لاحظنا ما أبلغت عنه روزين للتو بشأن هذه المسألة. فلا تفاوض في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. بل يجب احترامها في جميع الأوقات وبدون أي شروط مسبقة.

ثالثا، لتحقيق الاستقرار في البلد، يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يتصرفوا بمسؤولية ووفقا للدستور. وهذا يشمل قوات الأمن. ومن الواضح أن عدم حياد العسكريين في شغل مؤسسات الدولة لا يتماشى مع هذا الشرط.

ويجب أن يشمل أي حل مستدام للأزمة السياسية جميع الأطراف السياسية الفاعلة، ويتعين على المجتمع المدني على وجه الخصوص، أن يؤدي دورا محوريا في ذلك. ويشمل هذا مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مراحل العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. ونشيد في هذا السياق بالجهود التي يبذلها المكتب المتكامل للعمل مع ممثلات المرأة واتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في العمل. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويتعين علينا قبل كل شيء وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان.

ومع احتمال الخفض التدريجي للبعثة قريبا، نقدر استمرار عملية الانتقال على الرغم من التحديات الإضافية التي تفرضها التوترات السياسية والجائحة. ولا يزال الدور النشط والمنسق من جانب سائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هاما لتجنب زعزعة الاستقرار. وينبغي أن يستمر التعاون بين المجموعة الخماسية والتشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام، فضلا عن الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام. وللتعاون الإقليمي أهمية قصوى أيضا في التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، نظرا لآثارها الخطيرة على استقرار المنطقة بأسرها. وتثير المؤشرات التي تشير إلى تورط أفرادا سياسيين وعسكريين في هذه الأفعال غير القانونية الجزع وينبغي متابعتها. وينبغي أن نضع هذا في الاعتبار أيضا عندما نناقش مستقبل الجزاءات هنا في مجلس الأمن.

ونؤيد العمل الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في دعم وتمكين السلطات الوطنية من إنفاذ القانون بغية المقاضاة الفعالة للجريمة المنظمة.

وأود أن اختتم بياني بالترحيب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز الحوار والتغلب على التوترات السياسية. وبالرغم من أن الملكية الوطنية ما تزال مطلبا أساسيا لتحقيق تقدم حقيقي، فإن علينا أن نواصل الاهتمام الدولي بهذه الأزمة. ويعدُّ

تنفيذ الإصلاحات الحاسمة المتوخاة في اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطوة أولى هامة.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم أيضا بالتعازي فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت بالقرب من نيامي.

وأشكر مقدمي الإحاطات على تقاريرهم الشاملة عن آخر التطورات وأنشطة بناء السلام التي نُفذت في غينيا – بيساو. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، سوري – كوليبالي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

لقد شكّلت جائحة كوفيد-١٩ واستمرار الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا – بيساو عبئا كبيرا على البعثة. وإذ نضع هذا في الاعتبار، فإننا نشيد بالخطوات التي اتخذتها البعثة نحو الخفض التدريجي، فضلا عن القدرة على اتباع نهج أكثر حساسية إزاء الجائحة في أنشطتها على وجه الاستعجال.

وفي الوقت نفسه، ما تزال التطورات في غينيا – بيساو غير مشجعة. وما زال المأزق السياسي المستمر وتدخل الجيش في السياسة أمرين يثيران القلق الشديد. وكانت الخطوات الحاسمة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مفيدة جدا ونشيد بها على ذلك.

وندعو أيضا الجماعة الاقتصادية إلى مواصلة السير على طريق المشاركة النشطة في المساعدة على حل الأزمة المؤسسية. ونحث أيضا شعب غينيا – بيساو نفسه على اتخاذ خطوات بناءة نحو إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية الراهنة. ومن الأهمية بمكان الآن تجنب أي زعزعة محتملة للاستقرار في البلد في سياق جائحة كوفيد-١٩.

ونشعر ببالغ القلق من التقارير عن زيادة انتهاكات حقوق الإنسان والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الحكومية. وبالمثل فإن التقارير التي تفيد بضرب النساء لإنفاذ تدابير الإغلاق مروعة أيضا. ونحث على إجراء تحقيقات في هذه الحالات ومساءلة مرتكبيها.

ونشيد بالمنظمات الدولية الموجودة في غينيا – بيساو على اتباعها نهجا متكاملا للتصدي للتحديات الإنسانية في البلد. وعلاوة على ذلك، من المهم اتباع نهج كلي يراعي المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام، وسيكون له أهمية خاصة بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة.

ويعدُّ دور لجنة بناء السلام أساسيا في هذا الصدد. ومن التطورات الإيجابية أيضا، موافقة صندوق بناء السلام على مشروع جديد لمعالجة الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

السيدة فانتون (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا سيدي الرئيس، أن أشيد بفريق العاملين في المجال الإنساني ومساعديهم الذين كانوا ضحايا هجوم مميت وقع بالأمس في النيجر، على بعد ٥٠ كيلومترا تقريبا من نيامي. وأعرب عن تعازيّ ودعم الأمة الفرنسية لأسر الضحايا وأحبائهم. وكما قال رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، بالأمس في اتصال مع نظيره في النيجر، فإن تصميمنا على مواصلة القتال المشترك ضد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل يظل ثابتا، ويجري النظر في كل التدابير الممكنة للكشف عن الظروف المحيطة بهذا الهجوم المميت.

كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو، السيدة روزين سوري – كوليبالي؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي؛ ونائب الممثل الدائم للبرازيل، السيد جواو جينيسيو دي أليدا فيليو، الذي تكلم باسم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على ما قدموه من إحاطات.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

تتعلق نقطتي الأولى بالحالة السياسية في غينيا – بيساو، التي لا تزال هشة. وقد أحاطت فرنسا علماً باعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفوز السيد عمر سيسوكو إمبالو في الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، فإننا نشجب حقيقة أن الانتقال السياسي قد حدث في تحد لسيادة القانون، ونأسف لأن توصيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة بحلول ٢٢ أيار/مايو، لم تنفذ بعد من جانب رئيس غينيا – بيساو. وقد لاحظنا بقلق احتلال الجيش لمجلس الشعب الوطني والمحكمة العليا. وقد أُبلغ عن أعمال التخويف العديدة التي ارتكبتها السلطات ضد الصحفيين وقضاة المحكمة العليا، فضلاً عن المعارضين السياسيين.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية والمؤسسية إلى مواصلة الحوار والعمل على تحقيق الاستقرار في البلد مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. والهدف من ذلك هو تمكين مؤسسات غينيا – بيساو من تكريس نفسها لتنمية البلد وانتعاشه الاقتصادي، الذي انتكس بشكل خاص بسبب جائحة فيروس كورونا. يتطلب حل الأزمة السياسية عملاً أساسياً، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات الموصى بها في اتفاق كوناكري المبرم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وخارطة الطريق ذات النقاط الست للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومراجعة الدستور.

وتتعلق نقطتي الثانية بالدعم الدولي المقدم لغينيا – بيساو. بما أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سيختتم قريباً أنشطته، فإنني أكرر دعمنا للممثلة الخاصة في جهودها الرامية إلى مساعدة الجهات الفاعلة في غينيا – بيساو ونقل المهام إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والفريق القطري. وفي هذه المرحلة الحرجة، نعتقد أن من المهم أن يظل المجتمع الدولي موحداً ومعنياً بالحالة لمساعدة السلطات الجديدة ونقل الرسائل المناسبة إليها فيما يتعلق بتوقعاتنا. وتشيد فرنسا بالتزام شركاء البلد، ولا سيما مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أثني على عمل لجنة بناء السلام، بقيادة السفير فييرا، وعلى دور مشاريع صندوق بناء السلام.

وفي نقطة أخيرة، أود أن أشدد على أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. فلا تزال الإجراءات المتخذة في هذا المجال غير كافية. ونتوقع من سلطات غينيا – بيساو أن تلتزم بهذه المسألة التزاماً مستمراً وطويل الأجل. إن الدعم الذي قدّمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مفيد، وقد ساعد عدد من برامجه مؤخراً في ضبط المخدرات. ويجب أن يستمر هذا التعاون لصالح السلام والأمن في المنطقة بأسرها.

السيد بنغ داي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أستهل بياني بإدانة الهجوم الذي وقع يوم أمس في النيجر، وأن أعرب عن تعازينا لأسر الضحايا.

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة – الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة سوري – كوليبالي، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيدة والي، والسفير دي أليدا فيليو رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام – على إحاطاتهم.

تتابع الصين عن كثب التطورات في غينيا – بيساو. جرت الانتخابات الرئاسية في نهاية عام ٢٠١٩، وقد مرّت بسلاسة على الرغم من بعض الخلاف على نتائج الانتخابات. وقد تمكنت الأطراف، إلى حد كبير، من حل خلافاتها عن طريق الحوار. ويسر الصين أن تلاحظ أن المجلس الوطني وافق على برنامج الحكومة الجديدة في ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام وأن

العملية السياسية قد بدأت تعود تدريجياً إلى المسار الصحيح. ونرى أن هذه التطورات جديرة بالثناء.

وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2020/755)، أود أن أُشير إلى النقاط التالية:

أولاً، أتاح تشكيل الحكومة الجديدة فرصة محورية. وينبغي أن تغتنم الأطراف في غينيا – بيساو هذه الفرصة لوضع مصالح بلدها وأمتها في المقام الأول، واتخاذ خطوات عملية لمواصلة تنفيذ اتفاق كوناكري وخارطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتعجيل بمراجعة الدستور وغيرها من الإصلاحات السياسية، وتوطيد الاستقرار السياسي الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات معيشة الشعب. إن التحدي الذي يمثله مرض فيروس كورونا يجعل من المهم أكثر للأطراف أن تضع مصالح الشعب نصب أعينها وتعمل يداً واحدة ضد مرض كورونا. وينبغي للأطراف أيضاً أن تعمل بجدية أكبر لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دفاعاً عن سيادة القانون والعدالة.

ثانياً، نظراً للهشاشة الاقتصادية في غينيا – بيساو، فإن زيادة الدعم الدولي بالإضافة إلى جهود البلد أمر مطلوب من خلال زيادة الاستثمار في جهوده الرامية إلى الحد من الفقر والتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، في جملة مجالات أخرى، حتى يتسنى للبلد أن يتطور على نحو مستدام على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وإن الصين مستعدة، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، لتقديم المساعدة حيثما أمكن لدعم التنمية الوطنية لغينيا – بيساو والتصدي لمرض كورونا.

ثالثاً، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور هام في حل النزاع المتعلق بالانتخابات عن طريق الوساطة النشطة. وتواصل الصين دعم البلدان الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للقضايا الأفريقية. وتدعم الصين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مواصلة تقديم الدعم المصمم خصيصاً للسلام والتنمية في غينيا – بيساو، مع احترام سيادتها ودون التدخل في شؤونها الداخلية. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو أن يواصل من جانبه القيام بدور تنسيقي لإيجاد أوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة.

رابعاً، تحيط الصين علماً بتنفيذ خطة الانتقال المرحلية من جانب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وتشجع المكتب على تعزيز اتصالاته وتنسيقه مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعلى أن يأخذ في الاعتبار الكامل آراء حكومة غينيا – بيساو من أجل ضمان انتقال سلس بين الولايات. والصين على استعداد لمواصلة دعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أضم صوتي إلى زملائي في إدانة الهجمات التي وقعت في النيجر، وأعرب عن تعازينا للضحايا وأسرهم.

ونشكر الممثلة الخاصة سوري – كوليبالي على إحاطتها الشاملة. وباسم الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن امتناننا لقيادتها لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو خلال هذه الفترة الصعبة جداً. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على المعلومات الرائعة.

تواجه غينيا – بيساو مجموعة واسعة من التحديات. وقد أحدثت جائحة فيروس كورونا آثاراً اقتصادية سلبية جديدة وزادت من تعقيد المشهد السياسي. وتقدّر الولايات المتحدة بوجه خاص الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة وفريقها لتنفيذ عملية انتقال شاملة ومستدامة لمسؤوليات البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من منظمات الأمم المتحدة العاملة في

غرب أفريقيا. فهذه الجهود حيوية لضمان عدم تعثر الدعم المقدم لشعب غينيا – بيساو.

وفي الوقت الذي يواصل فيه مكتب الأمم المتحدة المتكامل الخفض التدريجي ويستعد لنقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في نهاية ولايته في كانون الأول/ديسمبر، تود الولايات المتحدة أن تشيد بالممثلة الخاصة وبالرجال والنساء الذين عملوا معها لدعم اتفاق كوناكري والتنفيذ الكامل لخارطة الطريق ذات النقاط الست للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو. ونشيد بعمل المكتب المتكامل في مجال تعزيز القدرات وتعزيز سيادة القانون وتوطيد الحكم الدستوري وتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين الآخرين. ونحن نشكر المكتب حقاً.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا تثير القلق في بلد شهدت فيه حالات الإصابة بين العاملين في مجال الرعاية الصحية ارتفاعاً بمعدل ينذر بالخطر في الأيام الأخيرة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل حكومة غينيا – بيساو اتخاذ تدابير إيجابية لمكافحة انتشار مرض كورونا. إن المجتمع الدولي على استعداد لدعمها، ولكن يجب على السلطات المحلية أن تضطلع بدور قيادي.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم جهود شعب غينيا – بيساو في سعيه إلى إنهاء دورات العنف وعدم الاستقرار التي شهدها البلد لفترة طويلة للغاية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نرغب في إقامة علاقة إيجابية وبناءة مع حكومة غينيا – بيساو الجديدة – علاقة تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الديمقراطية الحقيقية. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الهامة لشعب غينيا – بيساو.

وتؤيد الولايات المتحدة وجود صحافة حرة ومستقلة باعتبارها ضرورية للحكومة الديمقراطية. وقد ساورنا قلق عميق إزاء أعمال التخريب التي ارتكبت ضد إذاعة كابيتال إف إم، ونحيط علما بالبيان الذي أصدرته مجموعة الشركاء الدوليين الخماسية لغينيا – بيساو في ٢٩ تموز/يوليه، الذي أدان بشدة تلك الأعمال باعتبارها تشكل تعديا على حقوق شعب غينيا – بيساو في حرية التعبير وحرية الصحافة.

ونشجع كذلك حكومة غينيا – بيساو على أن تظل يقظة في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب شعب غينيا – بيساو وهو يشكل مستقبلا أقوى وأفضل لنفسه ولأطفاله.

السيد بنكوسمي كاستانيوس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، نقدم تعازينا لحكومة وشعب النيجر على الهجوم الذي ارتكب خلال عطلة نهاية الأسبوع.

ونود أن نشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم اليوم.

إن الطريق قدما أمام سلطات غينيا – بيساو ليس سهلا. إن المشهد الحالي حافل بالتحديات، بما في ذلك الحاجة إلى المزيد من الحوار السياسي، مصحوبا بإصلاحات عاجلة، مثل مراجعة الدستور، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتدهور المستمر في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، وتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والآثار الصحية لجائحة مرض فيروس كورونا.

كما أن عام ٢٠٢٠ هو عام حاسم بالنسبة لغينيا – بيساو حيث تواجه أربع عمليات انتقال رئيسية، وهي الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ونقل مهامه إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والانتقال إلى قيادة سياسية جديدة، وإغلاق بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبذلك، ومع تراجع مشاركة المجتمع الدولي في الميدان تدريجيا، تقع على عاتق السلطات المحلية مسؤولية أكبر في أن تكون خاضعة للمساءلة أمام مواطنيها وأن تحسن نوعية حياتهم.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/755)، كان هناك تدخل واضح من جانب الجيش خلال الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩. ونأسف بشدة لما قام به، لأنه يذكر مجلس الأمن بأن الجيش لم يثبت بعد أنه محايد أو مستقل في أي صراع داخلي. ونتيجة لذلك، تدهورت الحالة الإنسانية والأمنية في البلد، مما أبرز الدور الأساسي الذي تقوم به القوات المسلحة والأثر السلبي المباشر على السكان عندما لا تضطلع بولايتها بإخلاص.

وفيما يتعلق بحرية التعبير، فإننا نعتبر أعمال التخريب الأخيرة ضد مباني ومعدات إذاعة كابيتال إف إم أعمالا تستحق الشجب. هذه الأعمال، التي يُزعم أن رجالا مسلحين مجهولي الهوية يرتدون زي الحرس الوطني لغينيا – بيساو هم الذين ارتكبوها، تشكل انتهاكا واضحا لحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، وهجوما مباشرا على إحدى ركائز الدولة الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نحث السلطات على إجراء تحقيقات شاملة في تلك الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان بغية تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ومما يثير القلق بصفة خاصة التقارير التي تفيد عن ضرب أفراد الشرطة النساء، واستخدام قوات الأمن القوة المفرطة والمعاملة اللاإنسانية، لا سيما ضد النساء والأطفال، وهي تعمل على إنفاذ تدابير العزل المرتبطة بالجائحة.

ومع ذلك، فإن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، تشيد بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به اللجنة في الميدان خلال هذه الفترة غير المسبوقة، ولا سيما لحشد الأموال، وتحديد أولويات أهداف بناء السلام، وتعزيز مشاركة النساء والشباب وإشراكهم في العملية السياسية، وتعزيز الإصلاحات الداخلية التي تمس الحاجة إليها في البلد لتحقيق الاستقرار الدائم.

ولا نود أن نختتم من دون الإشادة بجميع شركاء غينيا – بيساو الإقليميين والدوليين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودهم ومساعيهم الحميدة ودعمهم المتواصل الحيوي خلال العمليات الانتخابية المثيرة للجدل التي جرت خلال عام ٢٠١٩.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أضم صوتي إلى زملائي في الإعراب عن تعازي بلدي لحكومتي فرنسا والنيجر في أعقاب الهجوم الشنيع الذي وقع بالأمس في النيجر.

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تلاحظ بلجيكا أن النزاع السياسي الذي نشب في أعقاب الانتخابات الرئاسية لم تتم تسويته بعد بشكل كامل، رغم اعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بانتخاب الرئيس أومرو سيسوكو إمبالو في ٢٢ نيسان/أبريل، وبرنامج حكومة رئيس الوزراء نونو غوميز نابيام في ٢٩ حزيران/يونيه. ولا تزال الحياة السياسية تتسم بالتوتر وانعدام الثقة. وفي هذا السياق، يجب الاعتراف بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الشركاء الدوليين الخماسية ودعمها. مع ذلك، وشأننا شأن الأمين العام، فإننا ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو إلى الدخول في حوار شامل للجميع وصادق، بما في ذلك إجراء حوار مع المجتمع المدني، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية. وروح التعاون هذه ضرورية أيضا للشروع في برنامج إصلاح تمس حاجة البلد إليه، ومراجعة الدستور، وكل ذلك وفقا لاتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تضم ست نقاط.

إن الاستقرار السياسي ضروري للتعافي الاجتماعي والاقتصادي؛ وتضيف الجائحة مستوى إضافيا من التعقيد إلى ذلك التحدي. وفي هذا الصدد، من المهم أن تراعي التدابير التي اتخذتها السلطات لمكافحة هذا التهديد وعواقبه بشكل كاف حالة أفقر الناس المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء

التغذية وتعذر الحصول على الرعاية الصحية. وستكون مكافحة آفتي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة حاسمة أيضا لمنع تجار المخدرات من استغلال الحالة الراهنة في البلد.

ورغم التحديات التي يواجهها السياق السياسي ومكافحة الجائحة، لا يزال من الضروري أن تكفل الحكومة وجميع مؤسسات الدولة احترام سيادة القانون وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان. تلك عناصر لا غنى عنها لكي يعود البلد إلى طريق الاستقرار. وتدعو بلجيكا الحكومة إلى التحقيق في الأحداث الأخيرة، بما في ذلك التهديدات الموجهة ضد أعضاء البرلمان والهجوم العنيف على وسائط الإعلام.

ونشيد بالجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بالتعاون مع الفريق القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في سياق إغلاقه. ونؤكد من جديد أن الانتقال يجب أن يكون سلسا وغير مؤلم قدر الإمكان بالنسبة للبلد. وسيتوقف نجاح العملية الانتقالية أيضا على تولي سلطات غينيا – بيساو مهام المكتب المتكامل.

ولا يعني خروج المكتب المتكامل في جميع الأحوال تخلي المجتمع الدولي عن غينيا – بيساو. ويعد رصد الحالة من جانب تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام ودعم صندوق بناء السلام أمرين إيجابيين. وسيظل عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة يكتسي أهمية حاسمة. وسيكون من المهم مواصلة هذا الدعم في المرحلة الجديدة في غينيا – بيساو.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن دعم بلجيكا الكامل لعمل وجهود الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سوري – كوليبالي، والمكتب المتكامل بأسره لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية في البلد.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أشارك الآخرين في تقديم التعازي لفرنسا والنيجر على كل من قُتل في هجمات الأمس في النيجر.

وأبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سوري – كوليبالي وجميع مقدمي الإحاطات على عرضهم بوضوح التحديات والفرص التي تواجهها غينيا – بيساو.

لقد رحبنا في جلسة الإحاطة التي عقدت في شباط/فبراير (انظر S/PV.8736) بإجراء الانتخابات الرئاسية في سلام وأعربنا عن قلقنا إزاء المخاطر التي تشكلها تداعيات ما بعد الانتخابات. وللأسف، تحقق العديد من تلك المخاطر منذ ذلك الحين.

أولا، اضطلع الجيش في غينيا – بيساو بدور نشط وغير مرغوب فيه في السياسة. فقد احتل المحكمة العليا في ٢ آذار/مارس، معطلا الطعن القانوني الجاري في نتائج الانتخابات، وفي ٧ أيار/مايو احتل لفترة وجيزة مبنى مجلس الشعب الوطني ومنع البرلمانيين من الدخول.

ثانيا، شهدنا تقارير عن استمرار أعمال العنف والتخويف ضد المعارضين السياسيين، بمن فيهم عضوا البرلمان مارسيانو إندي وأرماندو دياس، ورئيس الوزراء السابق أريستيدس غوميز، بالإضافة إلى قضاة وصحفيين، بما في ذلك تخريب مبنى إذاعة كابيتال Capital FM في ٢٦ تموز/يوليه.

ثالثا، يبدو أن السلطات الجديدة غضت الطرف عن تجار المخدرات، مع ورود تقارير عن زيادة الاتجار وعدم الإبلاغ عن عمليات مصادرة. وأن الجاني الخطير في الاتجار بالمخدرات، برايما سيدي با، الذي أدانته محكمة غينيا بيساو وحكمت عليه في آذار/مارس، لا يقضي عقوبته، وتفيد التقارير بأنه يعمل في غينيا – بيساو تحت حماية عسكرية. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يشكل انتهاكا صارخا للنظام القضائي للبلد.

ويأتي السلوك المزعزع للاستقرار من قبل السلطات الجديدة بكلفة باهظة لشعب غينيا – بيساو، الذي يعاني الفقر الذي يتفاقم بفعل مرض فيروس كورونا، وهو يتوقع أفضل من ذلك من زعمائه ويستحقه.

غير أن هناك فرصا كذلك – فرصا لحكومة غينيا – بيساو لكي تظهر أنها تأخذ مسؤوليتها تجاه شعبها بجدية. إننا ندعو الحكومة إلى أن تغتنم هذه الفرص من خلال اتباع أسلوب حوكمة شامل للجميع، وحل المشاكل عن طريق الحوار، وإجراء إصلاحات سياسية حاسمة. وتشمل تلك التدابير التنقيح العاجل للدستور تحت سلطة مجلس الشعب الوطني وتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وينبغي للحكومة أن تشعر بأنها تحظى بالدعم في اتخاذ هذه الخطوات الهامة. ونرحب في ذلك الصدد بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التوسط في الأزمة السياسية المستمرة، وندعو الجماعة إلى أن تظل متحدة وأن تبقى مصالح شعب غينيا – بيساو في مقدمة اهتماماتها وأن تعزز وجودها في بيساو من أجل رصد وكفالة التنفيذ السليم لقراراتها وللبرنامج الإصلاحي.

كما ندعو مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة والمجتمع الدولي إلى دعم غينيا – بيساو وتشجيع سلطاتها الجديدة على أن ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها. ونؤيد في هذا الصدد توصيات الأمين العام، ولا سيما إنشاء منبر رفيع المستوى يواكب البرنامج الإصلاحي وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس.

وختاما، وإذ يستعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو للانسحاب من غينيا – بيساو أشكر، باسم المملكة المتحدة، الممثلة الخاصة، سوري – كوليبالي وجميع موظفي المكتب على جهودهم وأهنئهم على اضطلاعهم بعمل جيد في ظل ظروف صعبة. ونأمل في أن يتمكن قادة غينيا – بيساو من تحمل المسؤولية عن الاستفادة من جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وتجاوز التحديات والاستفادة من فرص نقل غينيا – بيساو إلى المستقبل المستقر والديمقراطي الذي يستحقه شعبها.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أشارك الآخرين في إدانة الهجمات الأخيرة في النيجر وفي الإعراب عن خالص تعازينا لحكومتي النيجر وفرنسا ولأسر الضحايا.

وأشكر السيدة روزين سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على إحاطتها الشاملة. وكذلك أشكر السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد جواو جينيسيو دي أليديا فيليو، نائب الممثل الدائم للبرازيل، باسم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إسهاماتهما.

وكذلك أرحب بممثل غينيا – بيساو في هذه الجلسة.

إننا نشارك الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في غينيا – بيساو. فيساورنا القلق إزاء احتمال عودة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في البلد. ونرى أن الحفاظ على الوحدة والمصالحة هو الطريق الوحيد المجدي لكفالة الاستقرار والتنمية في غينيا – بيساو.

ونشيد بجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الخمسة والشركاء الدوليون الآخرون لإحلال السلام والاستقرار والأمن في غينيا – بيساو. فلولا هذه الجهود لكان شعب غينيا – بيساو قد شهد مزيدا من التوتر والاضطرابات.

وبسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تواجه غينيا – بيساو العديد من التحديات، لا سيما هشاشة نظام الرعاية الصحية فيها وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، أفادت التقارير بأن نحو ٦٣ في المائة من الأسر المعيشية في غينيا – بيساو تعاني نقصا غذائيا، كما واجه ٨٠ في المائة منها صعوبات في الوصول إلى الأسواق بسبب حظر التجول أو نقص وسائل النقل أو الخوف من الإصابة. وهناك

نحو ٠٠٠ ١٨٠ طفل غير قادرين على تلقي وجبات مدرسية بسبب إغلاق المدارس. وقد يتفاقم الوضع بسبب الأثر السلبي لمكافحة كوفيد-١٩.

ونرحب بالجهود الدولية التي تبذلها اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة في تقديم الدعم لسلطات غينيا – بيساو في إنشاء وتعزيز الآليات ذات الصلة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ ووضع استراتيجيات للتعريف بمخاطر الجائحة وخطط طوارئ وطنية وتمويل استراتيجية التعبئة. إننا نقدر التحديات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في تنفيذ ولايته بموجب القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠) وتنفيذ العملية الانتقالية للأمم المتحدة قبل انسحاب المكتب وإغلاقه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ونود أن نُشير إلى النقاط التالية في ذلك الصدد.

أولا، نحث جميع الأطراف على العمل معا لتضييق شقة الخلافات بينها وتعزيز المصالحة الوطنية وتوطيد دعائم الحكم وكفالة فعالية أداء المؤسسات، مع التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية.

ثانيا، ندعو رئيس البلد والحكومة وأعضاء البرلمان وجميع الأطراف المعنية إلى العمل بطريقة تعاونية من أجل تنفيذ الإصلاحات الحاسمة المتوخاة في اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المهم أيضا التركيز على تنفيذ برنامج الإصلاح، تمشيا مع قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل. ونرحب كذلك باقتراح الممثلة الخاصة للأمين العام بإنشاء منبر رفيع المستوى ليواكب برنامج الإصلاح.

ثالثا، نشدد على أهمية تعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والشركاء الآخرين في التصدي للتحديات. ونشدد على أهمية مشاركة المرأة والشباب في جميع عمليات صنع القرار. كما ندعو الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم دعم ومساعدة كبيرين إلى غينيا – بيساو حتى يمكن إيصال المعونة الأساسية إلى من يحتاجون إليها.

وأخيرا وليس آخرا، نعيد تأكيد دعمنا للتنفيذ الكامل للقرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠). وندعو الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحكومة غينيا – بيساو إلى العمل معا بشكل وثيق لتنفيذ عملية نقل الولاية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيسا إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وخطته للخفض التدريجي والإغلاق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأُدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإندونيسيا.

أولا، أبدأ أنا كذلك بالإعراب عن تعازينا لحكومتي وشعبي النيجر وفرنسا على وفاة العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية في نيامي وعن إدانتنا لذلك الهجوم الجبان.

ثم أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، سوري – كوليبالي؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي؛ والسفير دي أليدا فيليو، على إحاطاتهم.

وكذلك أكرر الإعراب عن تقديرنا لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ودعمنا له في السعي إلى إجراء حوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة، وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تيسير إيجاد حل للمأزق السياسي الذي شل عمل مؤسسات الدولة.

إن غينيا بيساو تواجه تحديات سياسية وأمنية واجتماعية – اقتصادية تزداد تفاقما بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). عليه، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، تكتسي الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة أهمية حاسمة. وبالرغم من تشكيل الحكومة الجديدة وإقرار برنامجها، نرى أن من المهم أن تواصل جميع الأطراف الحوار لحل المسائل المعلقة والسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحث جميع الأطراف على أن تضع خلافاتها جانبا وأن تعمل معا من أجل مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وميثاق الاستقرار. ومن الأهمية بمكان التعجيل بتحقيق الإصلاحات العاجلة، بما في ذلك إصلاح الدستور وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، عملا بالقرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠).

وتتمثل النقطة الثانية في أهمية التغلب على التحديات المباشرة. ويسرنا أن نسمع أن الحالة الأمنية في غينيا – بيساو لا تزال مستقرة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا لأنه يبدو أن التحديات الأخيرة، بما فيها تلك التي تسببها جائحة كوفيد-١٩ تهيئ بيئة مواتية للاتجار بالمخدرات وللجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في مساعدة السلطات الوطنية في مجال إنفاذ القانون والعمليات القضائية. ونرى أن من المهم مواصلة بناء القدرات الوطنية والعمل لمنع شبكات الجريمة من الاستفادة من الحالة الراهنة.

ونأمل أن تتمكن غينيا – بيساو أيضا من مضاعفة جهودها لضمان عمل مؤسسات الدولة، وفي مجال حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحسين حياة السكان. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يواصل الشركاء الإقليميون والدوليون حشد جهودهم لدعم البلد، وخاصة في ضوء التخفيض المقرر للمكتب المتكامل في نهاية هذا العام.

ثالثا، يتعين علينا عند الخفض التدريجي للمكتب المتكامل أن نضمن الانتقال السلس لمهام المكتب إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري نظرا لأن غينيا – بيساو تواصل إجراء إصلاحات حاسمة. ونرحب بأولويات بناء السلام التي حددتها البعثة، ونرى أن استمرار مشاركة المجتمع الدولي ودعمه أمران حاسمان في جهود بناء السلام والإصلاح التي تبذل لاحقا. كما نشيد بلجنة بناء السلام على تعبئة الأموال لدعم فريق الأمم المتحدة القطري.

أخيرا، نود أن نشيد بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام بغية إعادة إحلال السلام والاستقرار وضمان تحقيق التنمية المستدامة في البلد. ونتمنى كل التوفيق لغينيا – بيساو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل غينيا – بيساو.

السيد دا سيلفا (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أدين الهجوم المميت الذي وقع بالأمس بالقرب من نيامي وأقدم التعازي لأسر الضحايا. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن مشاعر التضامن مع النيجر وفرنسا في هذا الوضع الصعب.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي للمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة السياسية في غينيا – بيساو. وتعتبر هذه الجلسة التي تعقد في وقت يتغلب فيه بلدي تدريجيا على الصعوبات الكبيرة التي يواجهها منذ بعض الوقت رمزية بالنسبة لي شخصيا.

وأرحب بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو وممثل رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام فضلا عن إحاطتيهما.

وأود أن أبلغ المجلس بأن لغينيا – بيساو رئيسا منتخبا ديمقراطيا للجمهورية ويمارس مهامه الدستورية كاملة على الصعيدين الوطني والدولي. ولدى بلدي جمعية وطنية منتخبة ديمقراطيا تعمل عادة على أساس نظامها الداخلي ووفقا لقواعد الممارسة البرلمانية الجيدة. ولغينيا – بيساو حكومة شرعية اعتمد برنامج عملها بأغلبية النواب في الجمعية الوطنية.

ولم تعد جميع هذه الوقائع الدالة على تطور الحالة السياسية في البلد سرا لأنها أصبحت معلومة للجميع. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أننا نرى الآن خطابا جديدا في المجتمع الغيني – خطاب يقوم على المصالحة الوطنية. ومضى ذلك الماضي القريب الذي اتسم بخطاب الكراهية والانقسام الاجتماعي والسياسي. ونشهد اليوم بوضوح تناقصا في التوترات السياسية والاجتماعية في غينيا – بيساو.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2020/755) إلى زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان في غينيا – بيساو. وبينما قد تكون هناك بعض الحوادث المعزولة، كما أشير إلى ذلك في التقرير، فإنها أبعد عن أن تشكل أزمة في حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام سلطات غينيا – بيساو باحترام تلك الحقوق والمبادئ التي تحكم سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالتدخل العسكري المزعوم في الحياة السياسية، تجدر الإشارة إلى أننا لم نر أي تدخل عسكري في الحياة السياسية الوطنية منذ الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٤ – أي قبل ست سنوات. وليس رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطيا، الذي أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية فوزه في الانتخابات في عدة مناسبات، فضلا عن اعتراف المجتمع الدولي بالإجماع بشفافية الانتخابات، بحاجة إلى انقلاب عسكري لتولي سلطته الدستورية بكل امتيازاتها.

وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالمخدرات فإن حدود غينيا – بيساو ليست استثناء من هذا النشاط الإجرامي على غرار بلدان أخرى كثيرة. ويقدر بلدي دور التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات بوصفه جريمة عبر وطنية تتطلب التزام جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، فإننا نعارض أي محاولات من جانب الجهات السياسية الوطنية الفاعلة لتسييس مكافحة الاتجار بالمخدرات لتحقيق أي فوائد سياسية أو حزبية.

ولا شك أن هذه التشكيلة السياسية التي وصفتها للتو دليل على الالتزام الداخلي لسلطات غينيا – بيساو والخط السياسي الذي أراد فخامة السيد أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس الجمهورية، أن تتبعه لرئاسته. بيد أن التشكيلة السياسية السابقة تجسد أيضا الدور البناء للمجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة، التي تتعاون من خلال مكتبها في بلدنا، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو مع غينيا – بيساو، في جملة أمور منذ عام ١٩٩٩، في عملية السلام وسيادة القانون ودعم المجتمع المدني، علاوة على تقديم المساعدة الانتخابية.

وقد سعى المكتب على الدوام إلى صوغ استجابات للعديد من المسائل، بما فيها تلك المتعلقة بالشباب والنساء والمدنيين والأفراد العسكريين والصحفيين وميسّري الحوار السياسي والأطراف الفاعلة التي لديها مصالح متعارضة، يتعين التوفيق بينها في إطار اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا – بيساو.

صحيح أن عمل المكتب المتكامل – الذي يعود إلى عام ١٩٩٩– لم يكن قط سهلاً، غير أنه يجب علينا أيضاً أن نعترف بأنه لم يفتقر مطلقا إلى المثابرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، ونحن نقترب من نهاية دورة سياسية، لأعرب عن امتناننا للمكتب على دعمه طوال تلك السنوات.

وأود أن أشيد بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي منظمتنا دون الإقليمية، لما قدمته من مساعدة لنا بفضل دبلوماسيتها الفعالة في التغلب على الصعوبات الكبرى

ووضع حد للأزمة السياسية باتخاذ قرار بإنهاء الدورة الانتخابية عقب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وأود هنا أن أعرب لسفير النيجر وممثلها الدائم عن امتناننا البالغ لما أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تضامن ومثابرة في ظل رئاسة فخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر.

على غرار بقية دول العالم، لم تسلم غينيا – بيساو من الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وعواقبها الاقتصادية. ومن الواضح أن العقد المكرس لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز التقدم العالمي والتزامنا بتحقيق التنمية المستدامة، سيتأثر للأسف تأثراً شديداً. وستكون عواقب الجائحة، خلال السنوات القليلة القادمة، التي كانت مكرسة في البداية لمكافحة الفقر والحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، أشد حدة إذا لم نتمكن من التعويل على الدعم والمساعدة من الأمم المتحدة ككل ووكالاتها، ولا سيما منظمة الصحة العالمية.

وبالإضافة إلى العمليات التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع، أعتقد أن من المهم التذكير بأهمية صندوق بناء السلام الذي أثبت أنه أداة مفيدة جداً في مختلف المجالات التي كُلف بالمشاركة فيها، بما في ذلك مكافحة جائحة كوفيد-١٩.

وبما أننا سنشهد إعادة تشكيل نموذج الوجود المؤسسي للأمم المتحدة في غينيا – بيساو، فإن حكومة بلدي ستراقب باهتمام شديد التصميم المؤسسي لهذا الوجود الجديد من أجل استخلاص الدروس من الماضي ومنع أي خلل وظيفي، وقبل كل شيء من أجل جني أكبر قدر ممكن من الفائدة من مشاركة الأمم المتحدة، أي زيادة فعاليتها.

وعلى الصعيد السياسي، نعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة التقنية من الأمم المتحدة في تنفيذ جميع الإصلاحات الهيكلية التي تُعتبر حيوية للاستقرار السياسي في بلدنا. وقد أطلق إنشاء فخامة رئيس الجمهورية لجنة تقنية لمراجعة الدستور عملية الإصلاح في بلدنا. ومن المهم أن نذكر هنا بأن هذا الإصلاح متوخى في اتفاق كوناكري الذي توقف تنفيذه منذ فترة طويلة.

في الختام، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن مهمتي بصفتي ممثلاً دائماً لغينيا – بيساو لدى الأمم المتحدة قد وصلت إلى نهايتها. وهذه فرصة فريدة أيضاً للإعراب لجميع الحاضرين، باسم بلدي، عن امتناننا لدعمهم المستمر لغينيا – بيساو وتضامنهم معها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.